الملزوم كما ان عطف القدم والبقا هناك على الموجود من عطف
الخاص على العام او اللازم على الملزوم وذلك اذا قلنا سلبيات
كلها يكون من عطف الخاص على العام وذلك ان الوجود هو
عبارة عن سلب العدم مطلقا السابق او اللاحق والمستمر
والقدم سلب السابق فقط والبقا سلب اللاحق فقط وكذا
اذا جعلت القدم والبقا قسما والوجود قسما يكون الوجود
اعم لانفراده عنهما بسلب العدم المستمر وكذلك ايضا اذا هو
جعلناها كلها نفسيات يكون من عطف الخاص على العام
وذلك ان الوجود هو الحال الواجب لله ازلا وابدا والقدم هو
الحال الواجب لله ازلا فقط والبقا هو الحال الواجب لله ابدا
فقط فيكون الوجود اعم وذلك اذا اعتبرت كل واحد بانفراده
واما اذا جعلت القدم والبقا قسما واحدا والوجود قسما فيكون
من عطف التساوي واما اذا جعلت الوجود نفسيا والقدم
والبقا سلبيين فيكون من عطف اللازم على الملزوم واللازم
اعم فيشتركان في الذات والصفات الوجودية ويزيد القدم
والبقا باحواله بل وفي سلوبه وكذلك عطف الحدوث وطرو
العدم هنا هل هو من عطف الخاص على العام او اللازم على
الملزوم فان اعتبرت الثبوت وذلك ان العدم ثبت لذواتنا
ولصفاتنا والحدوث وطرو العدم كذلك ايضا وزاد العدم ان
على الحدوث وطرو العدم في المستحيلات وفي بعض الواجبا
وهي السلوب وفي بعض الجايز ان ثبت لها العدم ولم يثبت
لها الحدوث وطرو العدم كان من عطف الخاص على العام
وان اعتبرت النفي وذلك ان العدم انتفى عن ذات الاله

وصفاته

وصفاته وزاد نفي الحدوث وطرو العدم ولم ينتف عنها العدم
فصار نفي الحدوث وطرو العدم اعم لانهما انتفيا عن ذات الاله
وصفاته وانتفى عن الشريك ونفي العدم خاص بالله كان من
عطف اللازم على الملزوم فتقول في تركيب ذلك نفي العدم عن
الله ملزوم صادق اللازم صادق وهو نفي الحدوث وطرو
العدم وبيان الملازمة ان العدم اذا كان مستحيلا على الله لم
يتصور سابقا وهو معنى الحدوث ولا لاحقا وهو معنى طرو
العدم وبعبارة عطف الحدوث وطرو العدم على العدم من عطف
الخاص على العام او اللازم على الملزوم كما قال الشيخ في شرحه وسبب
تنويعه للعطف اختلاف الناظرين في الالف واللام في العدم
هل هما للاستغراق او للجنس الذي هو الحقيقة لصحة الامرين
معا فعلى ان الالف واللام للاستغراق يكون العطف من عطف
الخاص على العام كانه يقول يستحيل في حقه كل عدم سابقا
كان او لاحقا او مستمرا وعطف عليه ما هو خاص بالسبق
او اللحوق وعلى ان الالف واللام للحقيقة يكون عطفهما على
العدم مرة عطف اللازم على الملزوم وبيانه ان حقيقة ه
العدم اعم من كل فرد من افرادها ولازمة له في الثبوت وافرادها
السابق واللاحق والمستمر وهو يثبت للمستحيلات والجايز ان
التي اراد الله بقاها في علمه واستحالة الحقيقة ملزوم فثبت
لنا بهذا ان العطف من عطف اللازم على الملزوم ونقل عن
سيدي عمر الوزان ان سبب التنويع اختلاف المنظور فيه ه
وهو اما الاستحالات الثلاث او العدمات الثلاث وما ذكرناه هو
اوفق للكلام المولف لمن تامل وانصف اذ الشيخ انما اعتبر عطف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)